تحديات الهوية الوطنية في العصر الرقمي

أ.د. سمير عبد الرسول العبيدي

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/ الجامعة المستنصرية

Dr.saa2004@yahoo.com

ملخص البحث:

تعتبر مشكلة الهوية في العصر الرقمي، والذي بدأ مع اختراع شبكة الانترنت في بداية التسعينات، وما تبعه من انجازات على صعيد التكنولوجيا الرقمية وأجهزتها الفائقة الدقة، من أهم المشاكل التي تواجه البلدان والمجتمعات، من جراء الأجواء المفتوحة، لذا كان لابد من البحث عن الطرق الكفيلة بالحفاظ على أصالة الهوية الوطنية، مع الأخذ بامتيازات الرقمنة.

الكلمات المفتاحية : الهوية، التغيير، الرقمنة،المواطنة، المجتمع.

Challenges of National Identity in the Digital age

Professor Dr. Samir Abdul Rasoul Al Obeidi

Al Mustansiriyah Center for Arabic and International Studies/ Al Mustansiriyah University

Abstract.

The Problem of identity in the Digital age, which began with the invention of the internet at the at the beginning of the nineties, and the subsequent achievements in terms of digital technology and its high-precision, is considered one of the most important problems facing countries and societies, as a result of the open atmosphere, so it was necessary to search for Ways to ensure By preserving the authenticity of national Identity, while into account the privileges of Digitization .

Key Words :Identity, Change, Digitization, Citizenship, Society

المقدمة:

لعل من أهم سمات التطور العلمي الذي يشهده العالم في الوقت الحالي، هو التركيز على الرقمنة بجميع عناصرها، إذ أضحت ومنذ سنوات طويلة تُعتبر المقياس الأول لمدى تطور وارتقاء الأفراد والمجتمعات والشعوب، ساعد في ذلك التطورات والاختراعات التكنولوجية المتلاحقة وغير المسبوقة، مما جعل منها عنصر أساسي في تسيير حياة الأمم والبلدان، لذا تعرضت الهوية الوطنية من جراء ذلك، إلى اختبار قاسي، بل وتحديات مستمرة غير مسبوقة في التاريخ، فرضت عليها التوائم مع تلك المتغيرات الجديدة ، وهو ما سعى البحث إلى الإلمام العلمي به.

تطرق المبحث الأول "الرقمنة (قراءة في البعد الاجتماعي)"، إلى موضوع غاية بالاهتمام، إلا وهو مسار العلاقة ما بين تطور العلوم ومدى مساهمتها في تطور الأمم و المجتمعات، الأمر الذي يحتاج إلى وقفة علمية متأنية، من جراء العلاقة الوثيقة ما بين الجانبين، تلك التي اكتسبت بُعدا

تاريخياً، إذ كانت ركائز العلاقة ما بين التطور العلمي والمجتمعات البشرية، تحظى باهتمام بالغ من قبل العلماء والمختصين، في مسعى علمي جاد لتوثيقها والإلمام بجميع مخرجاتها، بغية الوصول إلى أفضل الصيغ لضمان استمرار ديمومة الصلات ما بين مسيرة التطور المعرفي، ببعديها الأهم (العلمي والاجتماعي)، والتي كانت العولمة والرقمنة، من أهم ملامحها، حيث ترتبط بشكل مباشر بمسيرة تطور الدول والمجتمعات، وعلى مر عصور التاريخ.

تناول المبحث الثاني "الهوية الوطنية (المفهوم والسمات) "، السمات التاريخية لمفهوم الهوية، في مسعى علمي دؤوب لتتبع كافة السمات والخصائص المميزة لهذا المصطلح الاجتماعي العريق، لكن بالرغم من كونه موغل بالقدم، فأن الاستعمال الأول والدقيق للمصطلح يعود إلى العام 1570، أي للعصر الحديث، في حين يترافق مفهوم الوطنية معه، لذا كان لابد من التطرق إليه، مع التنويه إلى وجود اختلافات بين بني البشر، من حيث المظهر الخارجي، لكن ما يجمعهم هو الإحساس الإنساني، وليس العرق أو لون البشرة، الأمر الذي سعى بعض علماء الأجناس البشرية إلى الترويج له، بالرغم من أن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد خطأ علمي بحت، لكن التمايز يبرز في مجالات المعرفة الشخصية، والتي هي بالمجمل نتاج تجارب حياتية للفرد على مر سني حياته، لذا سرعان ما تتحول إلى ثوابت تميز ثقافته وهويته، مما يمنحه الخصوصية، وسمات شخصية أخرى، لها بالغ الأثر في تحديد مسيرة تطور المجتمعات والشعوب.

سعى المبحث الثالث "الهوية الوطنية في العصر الرقمي"، إلى تقصي أهم التحديات التي تواجه الهوية الوطنية في العصر الحالي، ذلك الذي دأب جميع المختصون، بالرغم من تباين توجهاتهم الفكرية والعلمية،على تسميته" العصر الرقمي"، من جراء التطور العلمي والمعرفي الحالي، الذي رافقه الانتشار الواسع للأجهزة الالكترونية والقفزة العلمية غير المسبوقة في قطاع الاتصالات، بحيث أصبح العالم بمثابة " قرية كونية"، كما تلاشت حدود الزمان والمكان، لذا كان لابد للهوية وبحكم دورها الرئيسي في تأصيل حياة الأفراد والمجتمعات والأمم، أن تتماهى مع تلك التطورات العلمية الحديثة، أو إن تكون معرضة للغياب والتلاشي، كل ذلك وغيره، قد فرض جملة من المتغيرات، سعى المبحث إلى تقصيها، تبعاً لمنهج الدراسة المقارنة، والذي يعتبر المنهج العلمي الأنسب، في توثيق التغيرات الاجتماعية الأساسية التي تتميز بها الشعوب، وبخاصة في المراحل التاريخية التي تشهد الانتقال من نمط حياة إلى نمط آخر مختلف تماماً عن سابقه،كما يحدث الآن.

مشكلة البحث.

شهد العالم إبان العقود الثلاثة الأخيرة، قفزة نوعية غير مسبوقة، في مجال الاتصالات وعلوم التكنولوجيا، متمثلة في الأساس بشبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، كذلك رافقها تطور غير مسبوق في الأنظمة والأجهزة الالكترونية المرتبطة بذلك، وباختصار فقد تم إلغاء حدود الزمان والمكان، تلك التي كانت تتحكم وتحد من مدى أي نهضة علمية، وبالتالي تعرضت الكثير من الثوابت وعلى مختلف الصعد إلى التغيير بل والإلغاء التام، وأضحت محط نقاش علمي مستفيض، بل ذهبت بعض الآراء إلى المطالبة بالتخلي الكامل عنها، لكونها تتعارض وبشدة، مع التطورات العلمية والمعرفية الجديدة، ومن ابرز تلك الأمور محل الخلاف، برز وبالتحديد موضوع الهوية في العصر الحالي، والذي تمت تسميته من قبل المختصين" العصر الرقمي".، ليمثل أحد ابرز المواضيع الرئيسية الخلافية، والتي تحظى بالاهتمام من لَدن المهتمين والعلماء بهذا الشأن.

أهمية البحث.

يسعى البحث إلى دراسة موضوع الهوية في العصر الحالي، والتي تشكل سمة أساسية، ميزت وتميز المجتمعات والأشخاص على مر التاريخ، لذا شغلوا أنفسهم بتحديد سماتها وخصائصها، ثم السعي للحفاظ عليها وعلى جميع ما يصاحبها من تقاليد مجتمعية متوارثة، حظيت بالبقاء والانتشار، كما اكتسبت صفة الديمومة بين عامة الناس، لكنها واجهت تحديات جذرية، في العصر الرقمي، الذي أضحت الهوية بجميع ثوابتها تحظى فيه بأهمية ثانوية، لا تكاد تُذكر، بل ولم تعد شرط أساسي للتواجد في الفضاء المعلوماتي غير المحدود، لذا تم إلغاؤها لدى الكثيرين، وهو أمر أخذ يحظى بالعناية والاهتمام لدى الأغلبية من العلماء والمختصين بهذا الشأن، فكان لابد من السعي العلمي الدؤوب، لبيان أهميتها ودورها في ترسيخ حياة وثقافة المجتمعات والأفراد بشكل عام، بل ومستقبل الأجيال، ثم بيان السبل الكفيلة بمواجهة التحديات، والحفاظ على الهوية باعتبارها سمة أساسية للحفاظ على قيم المجتمعات المعاصرة.

المبحث الأول: الرقمنة (قراءة في البعد الاجتماعي) .

احتلت مشكلة تطور العلم في التاريخ مكانة الصدارة منذ مطلع القرن العشرين ولا تزال، وبرزت أسماء لعلماء مرموقين، وتعددت أو تضاربت الآراء، كما تضافرت جهود علماء الطبيعة ومؤرخي العلم لصياغة اتجاه جديد للبحث النظري التاريخي يمكن تسميته" منطق التطور العلمي"، من ابرز سماته الاهتمام بفحوى العلاقة بين التقدم العلمي والبعد الاجتماعي والارتقاء الحضاري، والعلم والسياسات القومية...الخ، وحين بدأ العلم أو انجازات العلم تشكل خطراً يتهدد الإنسان بل والوجود الحضاري، برزت أهمية فهم قوانين العلم كعملية تاريخية ممتدة وكقوة اجتماعية فاعلة، سواء من زاوية معرفية أو من زاوية التوجيه العملي لمسار العلم، فتعددت مدارس الفكر، وتعمقت مناهج التناول مع تعقد فروع المعرفة واتساع نطاقها وازدياد تخصصها وغزارة انجازاتها وعمق إشكالياتها، ومؤرخ العلم لابد وأن يضع في الحسبان كل فروع المعرفة، ويبحث العلاقات المتداخلة بينها، وهل يدرس العلم كفرع معرفي أم العلم كظاهرة اجتماعية ونشاط له تاريخ، وهل هناك علم عام ينصب عليه البحث ونستقي منه معطياتنا، وهل يُدرس العالم الفرد أم العلماء كقوة اجتماعية[1].

إن الذين يتطلعون إلى الغد يستمدون من ماضيهم وتجاربهم مرتقين لهذا التطلع، الذين يقرئون واقعهم بتمعن يستخلصون صعوباته، ويدركون المساحات المتاحة لمشاركاتهم في صناعة هذا الواقع، عقب إدراكهم لمقدراتهم ونصيبهم الحضاري، وكيفية استعماله للوصول إلى التحقق والحضور المتماثل مع حضور الآخر من شركاء الواقع، الذي هو شريك في المستقبل أيضاً[2].

يقف العالم اليوم أمام ظاهرة كبرى واسعة سريعة التطور، كثيرة التنوع، مختلفة النواحي والأبعاد، أصطلح عليها العولمة (Globalization)، فبعد أن كان قد بدا أن العولمة هي ظاهرة اقتصادية بحتة، سرعان ما تبين قصور هذا الطرح، وأدرك الجميع أن هناك ظاهرة عالمية تتحرك في أكثر من اتجاه، ولها على ارض الواقع امتدادات وأبعاد عقائدية واجتماعية وسياسية وثقافية ظهرت وما زالت تظهر شيئاً فشيئاً، ويوماً بعد آخر، كما انه لا تزال التوقعات المستقبلية والرؤى التحليلية مليئة بالكثير من المفاجئات.

([1]) توماس كون، بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال، القاهرة، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، 2003، ص9-10 .

([2])محمد بن عيسى الجابر،نعم العرب أيضاً قادرون، ط1، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، سبتمبر 2009، ص 5 .

وهاهي حركة دمج العالم اقتصادياً واجتماعياً وربما سياسياً آخذت تزحف بقوة إلى كل المجتمعات، وتتجه نحو كل الثقافات، وتتغلغل في كل الاقتصاديات، وتربط كل زاوية من زوايا العالم القريبة والبعيدة مستمدة حيويتها من الثورة الرقمية الراهنة، ومن التطور غير المسبوق في وسائل الاتصالات والتكنولوجيا المرتبطة بها، والتي تقود الطريق نحو المستقبل، فالتحولات والتغيرات تتدفق الآن في جميع الاتجاهات، وفي كل المجالات، كما ازداد الإدراك بأن التحولات الفكرية والسياسية والعلمية والاقتصادية باتت سريعة للغاية حتى بمقاييس عصر السرعة ذاته، إذ أن سرعة التحولات الحياتية أصبحت من العمق والاضطراد بحيث أن الجهاز العصبي والقابلية الذهنية للإنسان المعاصر في العديد من الدول عبر العالم وقفا شبه عاجزين عن مواكبتها، وغير قادرين على التعامل بكفاية للتوافق معها، ذلك أن جميع الأشياء المرتبطة بالرقمنة تحدث فجأة، والجهاز الذهني البشري يعاني من صعوبة تفهم ذلك وتقبله، ومهما كانت حقيقة وطبيعة ظاهرة العولمة بجميع تفرعاتها اللامتناهية، فإن المفروغ منه هو أن هذه الظاهرة المعرفية الجديدة كغيرها من الظواهر مليئة بالفرص والمخاطر والاحتمالات وتنطوي جوانب ايجابية ينبغي الإقرار بفحواها والاستفادة من ميزاتها، كما أنها في الوقت ذاته تنطوي على جوانب وآثار سلبية جمة لا يمكن تجاهلها بالمطلق[1]. اجتمعت أراء الكثيرين على أن إشاعة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستسرع من معدلات التنمية البشرية، ليس في الدول المتقدمة فقط، بل أيضاً في الاقتصاديات الأقل تطوراً، وذلك بفضل "الأواني المستطرقة"، أو المد المعلوماتي الجارف القادر على أن يرتفع بمستوى الجميع متقدمين كانوا أو متأخرين تنموياً، بالاستناد إلى الإمكانات الهائلة في التنمية العلمية والتكنولوجية، التي تسهم في تطوير الاقتصاد وتنمية روح المشاركة وترسيخ الديمقراطية، وتأتي الانترنت لتزيد من نزعة التفاؤل تلك، إذ ستتيح كميات غير محدودة من المعلومات، وستصبح المعرفة بفضل هذه الشبكة الفريدة متاحة للعموم، في أي وقت، وفي كل مكان، لذا سارعت الدول المتقدمة لوضع الخطط الطموحة والبرامج المكلفة للانتقال إلى مجتمع المعلومات، وإنشاء البنى التحتية اللازمة، من سياسات وتشريعات، وتنظيمات، وشبكات اتصالات وبحوث وتطوير، وتنمية بشرية ...الخ.

لكن بالمقابل اعترض كثيرون على هذه الأطروحات المسرفة في تفاؤلها، بالنسبة إلى الدول النامية، وتصاعدت الشكوك حول كونها وسيلة العلاج الناجعة، بل وربما لا تكون أيضاً هي الحل الوحيد، وأن دلت هذه النظريات المتفائلة على شيء فإنما تدل على أن ذات النموذج القديم يعاد طرحه من جديد مع ظهور كل تكنولوجيا رائدة، وعن عجز المجتمع الإنساني في أن يعي دروس الماضي، والتي أثبتت أنه على مدى تاريخ التطور التكنولوجي كان الأفقر والأضعف هو الذي يدفع ثمن الحساب النهائي، إذ تغافل هؤلاء المتفائلون حقيقة أن النظام الاقتصادي السائد، وآليات السوق وأساليبها الخفية، وهيكلية القوى الاجتماعية المسيطرة، تعمل لتوجيه مسيرة التطور التكنولوجي لصالح القوي على حساب الضعيف، وإن كانت هناك ميزة حقيقية في الخطاب المعلوماتي الراهن فهو إنه ابرز بصورة غير مسبوقة أهمية العامل الاجتماعي والعنصر البشري في عملية التنمية، وأعاد طرح أسئلة البدايات، من الذي يوجه مسار التكنولوجيا، والمعرفة من أجل من، وما هي القوى المستترة وراء توليد المعرفة الجديدة، إن ثالوث العولمة والخصخصة وتحرير الأسواق علاوة على ارتفاع تكلفة حماية الملكية الفكرية يضغط بشدة لتوجيه مسار التكنولوجيا

(1) علي حسين عايد، قلق العولمة وعلاقته بصورة المستقبل والهوية الدينية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم النفس، 2008 ، ص 8 .
للتفاصيل ينظر: د.حامد عمار، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة (سلسلة الفكر)، 2006 ، ص 19-29 .

بعيداً عن متناول الدول النامية، إلى حد ينذر باستبعادها تماماً من المساهمة الفعالة في التطور المعرفي، هذا من جهة، لكن من جهة أخرى يمكن أن يكون أداة فعالة للتنمية البشرية، إلا أنه من الضروري إدراك أن جميع الانجازات التكنولوجية على مدى مسيرة التاريخ لا تؤدي إلى تسهيل حياة الأفراد والمجتمعات، بل عادةً ما تكشف عن ظواهر أخرى أكثر تعقيداً، وتستحدث أوضاعاً أكثر تداخلاً ، يزداد هذا الأمر تفاقماً الآن، وذلك بسبب كثرة البدائل والخيارات التي يتم طرحها لتوصيف المشكلات وإيجاد الحلول، وتعدد العوامل التكنولوجية والسياسية والاقتصادية والثقافية الفاعلة في أحداث التغيير المجتمعي[1].

بالمحصلة يوجد هناك ترابط وثيق وأثار متبادلة بين التقدم التكنولوجي من ناحية وبين التقدم الاجتماعي من ناحية أخرى، أما أيهما العامل الأسبق في التقدم وفي الارتقاء بالمجتمعات، فيدل التاريخ على أن الآراء الاجتماعية الحديثة هي الأسبق والاهم في هذا المجال، إذ ثبت أن الآراء الاجتماعية هي التي تسبق التطور التكنولوجي وتؤدي في الجذور التاريخية إلى تطور المجتمع والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد، فالأفكار الاجتماعية الرائدة هي التي تسبق حدوث الثورات الاجتماعية الكبرى، إذ تمثل احد أسباب نشوبها، كما حدث مع الثورة الجليلة في انكلترا 1688-1689، والثورة الفرنسية 1789، والثورة الروسية 1917، وغيرها، أي إنها القوة الدافعة للتطور المعرفي، كذلك تعمل على أحداث نقلة في الفكر الاجتماعي، ثم تتبادل الرؤى والأفكار فيما بينها، وهذا يعني تاريخياً أن التطور العلمي يتماهى بصورة فعالة ومتواصلة مع تطور العلوم الإنسانية ومع سياق الفكر الاجتماعي السائد، فقد تركت أراء كوبر نيكوس Copernicus (1473-1543)، وغاليلو Galileo (1564-1642)، أثار ايجابية مباشرة على الأفكار الاجتماعية التي انتشرت في أوروبا إبان عصر النهضة الزاخر بالانجازات على مختلف الأصعدة، وفي نظريات التطور الاجتماعي التي كان ظهورها احد المعالم الرئيسية في تطور الفكر الاجتماعي، ثم الفلسفات الاجتماعية الحديثة وروادها من كبار علماء الاجتماع[2] .

لقد أسهمت تلك الرؤى في إحداث نقلة نوعية في حياة الأفراد والمجتمعات، بل ومسيرة التطور السياسي، وبالتحديد في مضمار الحقوق والحريات الأساسية، ونشر ثقافة التعددية والديمقراطية، ما أسهم في بناء مجتمعات تتميز بالحداثة وسيادة الفكر الإنساني، كما يتضح ذلك في الشعار المعروف الذي رفعته الثورة الفرنسية (الحرية، الإخاء، المساواة) .

المبحث الثاني : الهوية الوطنية (المفهوم والسمات) .

تشكل الهوية التخوم التي تحدد معالم الوجود الإنساني في البيئة التي يقيم فيها، وتلعب دوراً فاعلاً في إرساء جملة من اطر العلاقات الاجتماعية التي تصل بين أفراد المجتمع، وكياناته المختلفة؛ ويمكن إجمال دور الهوية في عمليات الاتصال والتواصل المجتمعي، بما يأتي:

-تعد إيماءة إلى توافر مستوى مقبول من العلاقة الودية مع الآخر.

-تساهم في تكوين ثقة متبادلة عند التعامل مع الغير.

(1) د.نبيل علي، تحديات عصر المعلومات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة (الأعمال العلمية)، 2003 ، ص 19-20 .

(2)د.نوري جعفر، التقدم التكنولوجي ومضامينه الاجتماعية والتربوية، الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والفنون، سلسلة الموسوعة الصغيرة (13)، 1978، ص 33-34. للتفاصيل ينظر: بول هيرست وجراهام طومبسون، ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ط1، ترجمة فالح عبد الجبار، دراسات عراقية، بغداد-اربيل- بيروت، 2009، ص 435-443 .

-تقلل من مدى غياب الثقة عند التعامل مع الغير .

-تمكن الأفراد من المساهمة بتعاملات مختلفة، وتبادل المعلومات فيما بينهم [1].

إن امتلاك الهوية "Identity"، والتعبير عنها كان ذا أهمية كبيرة منذ القدم، إذ تُعد شظايا صدف النعام المدرجة والموجودة في مأوى صخري في (Diepkloof Rock) في كيب الغربية بجنوب إفريقيا، هي من بين الأمثلة المبكرة بوصفها شكلاً بارزاً في استخدام الرمزية التي هي شكل من أشكال التعبير عن الهوية، إذ يظهر أن أكثر من 270 قطعة من الأصداف المزخرفة يعود تاريخها إلى حوالي 60000 عام، أقدم من رسوم الكهوف بنحو 20000 عام، والتي تُعد حالياً أول شكل للكتابة في التاريخ.

وبتكرار هذه الفكرة كان البشر الأوائل يحاولون توصيل شيء ما، ولربما كانوا يحاولون التعبير عن هوية الفرد أو الجماعة، وفي الحفريات القديمة القريبة من الشرق سلط الضوء على مجموعة من الألواح الطينية والألواح الخشبية، التي يعود تاريخها إلى منتصف الألفية الثالثة قبل الميلاد، والتي أدرجت فيها معلومات الهوية السومرية والاكدية لمجموعة من الأسماء مثل، أسماء الإلهة، و الحكام والتعويذات والترانيم والمستندات القانونية والسجلات الطبية وقوانين المهن، فضلاً عن إنهم كتبوا بأسماء الأفراد والمؤلفين.

من المعروف أنه قد استخدم مصطلح "Identity "، ولأول مرة في العام 1570، ضمن العديد من الطرق المختلفة في البحث الأكاديمي وفي الاستخدام الشعبي، وما زال المصطلح ذا أصول متنازع عليها، لكن من المؤكد أن أصله مشتق من الهوية الأمريكية الوسطى ضمن هويات الهوية اللاتينية المتأخرة، أو ربما من الهوية اللاتينية مراراً وتكراراً من العبارة " identidem repeatedly"، ويختصر حرفياً "et idem idem"، بينما في قاموس التراث الأمريكي للغة الانكليزية، كان يشير المصطلح "لمجموعة خصائص سلوكية أو شخصية يمكن من خلالها التعرف على الفرد بوصفه عضواً في مجموعة أو فئة معينة" [2].

أما بالنسبة لمفهوم "الوطن"، فهو مكان إقامة الإنسان، ومقره سواء ولد به أو لم يولد فيه، وإليه انتماؤه، فكلمة الوطن تعبر عن الأرض التي ولد عليها الفرد ونشأ، أو اختار أن يعيش فيها، فارتباط الإنسان ببلده (وطنه) مسألة مستقرة في الفكر والوجدان، ويقال "وطن بالمكان وأوطن به"أي أقام، "وأوطنه" أي اتخذه وطناً، "وأوطن فلان أرض كذا" أي اتخذها محلاً ومسكنا يقيم فيه.

وبناء على ما سبق ذكره، يمكن تعريف المواطن بأنه" الشخص الذي اتخذ بلداً موطناً له"، سواء كان مولوداً في هذا البلد أم لم يولد فيه ويقيم فيه إقامة دائمة ويمارس عملاً معيناً، ويلتزم هذا الشخص بنظام هذه البلد، وعاداته وتقاليده وقوانينه، ويحافظ على أمن هذا البلد واستقراره ويشارك الآخرين من مواطني هذا البلد في تحقيق نهضة وطنهم وتقدمه [3].

(1)الدكتور حسن مصطفى الرزو، الفضاء المعلوماتي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، آب 2007 ، ص 191-192 .

(2) رشا إسماعيل خليل العزاوي،الهوية الرقمية وعلاقتها بانتهاك الخصوصية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم النفس، 2021 ، ص 34-35 .

(3) د.حسني هاشم محمد الهاشمي، المواطنة (العالمية ..البيئية..الرقمية)، ط1، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2020، ص 16-17 .

يتنوع ويتمايز البشر بدرجة أو أخرى داخل المحيط الاجتماعي، على الرغم من أنهم متساوون في السياق الإنساني، وهذا التنوع إنما هو جزء من ظاهرة كونية تشمل أصناف المخلوقات والكائنات، فمجرات الفضاء وكواكبه متعددة متنوعة، وعالم النبات يحتوي على ألوان وأشكال متنوعة، على الرغم من وحدة التربة التي ينبت منها والماء الذي يسقى به.

والبعض يربط ما بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي، إذ رصد وجود علاقة ما بين زوال بعض الأنواع البيولوجية وزوال ثقافات معينة، ولذا ترجح ضرورة توافر حد أدنى من التنوع والتعدد البايولوجي للحفاظ على استمرارية الحياة على كوكب الأرض.

لكن وبسبب اختلاف الأجواء والظروف الطبيعية التي تعيشها مجاميع البشر، فقد أفرزت حالات من الاختلاف في المظاهر والأشكال بين تلك المجاميع، وهذه أرجح نظرية يفسر بها تعدد الأعراق بين بني البشر، في مواجهة نظريات العرق العنصرية، والتي فندتها التجربة الواقعية وفندها دارسو علم الإنسان الغربيين أنفسهم، وأثبتوا إن ذلك التباين العرقي ليس له أهمية من حيث تفوق عرق على عرق أو شعب على آخر في المستوى الحضاري، بل إن القضية لا تعدو أن تكون سوى إيحاء لإقناع دول وشعوب العالم المستضعف بحتمية تلك "الدونية العرقية"، والتي هي السبب في تخلفهم الحضاري، وعليهم أن يبقوا كذلك إلى ما شاء الله، وأن لا يحاولوا النهوض بذاتهم الإنسانية والحضارية إلى مصاف الدول المتقدمة[1] .

تقع الهوية في قلب الصراع الهادف إلى صياغة تعريف نهائي للإنسان، لذلك كان سؤال الهوية وبالتالي الثقافة والمعرفة فلسفياً بالأساس، انشغل به مفكروها منذ بدء التفكر بالذات والجوهر والماهية والكينونة، لذلك يقع الخلط بين فلسفة الهوية وسوسيولوجيا(علم الاجتماع) الهوية، وبقدر ما شغل سؤال الهوية الفلاسفة، فقد شغل أيضاً السوسيولوجيين والانثروبولوجيين(علم الإنسان)، ولا يزال، وهم لطالما رددوا أن الثقافة هي لحظة ما بعد الطبيعة، ولأنها كذلك فهي طريقة في معرفة الأشياء وفي إدراكها، وأن الهوية لا تؤسس إلا من خلال المعرفة ومن خلال إنتاج صور ذهنية تسبغ المعنى على الأشياء والظواهر وتؤسس معايير لفهمها من خلال ترتيب العلاقة بين عناصرها بحيث تتضح الغاية منها.

في البدء كانت الثقافة، وكانت الهوية والاختلاف أيضاً، فضلاً عن التنوع والصدام، ومنشأ كل ذلك أن الواقع متنوع، واستجابات الإنسان وتفاعله وإدراكه هذا الواقع مختلفة، وهو ينشيء شبكة من المعاني والرموز و" طرق التفكير والشعور والعمل"، كما يقول دوركهايم Durkheim (1858-1917) ليحدد غايته وسلوكه، لكن المشكلة الأعمق أن "الإنسان كائن يتشبث بشبكة المعاني التي نسجها بنفسه"، كما يقول فيبر Weber (1864-1920)، وهذا التمسك يولد الانحياز لما يصنعه من معاني وطرق تفكير، وهو ما يدفعه إلى منحها صفة السمو والقدسية، ناسياً مرجعيتها، كونها حصيلة تفاعله مع الواقع، وهذا الواقع دائم التغير والتحول، وهو ما ينفي الثبات أو الجمود عن أي ثقافة وبالتالي أي هوية، هذا هو أساس الاختلاف بين الثقافات الذي يولد التمايز ومفاهيم الهوية والخصوصية والتمركز حول الذات [2] .

(1)د.سحر حربي عبد الأمير، الدولة وإدارة التنوع الإثني، ط1، بغداد، دار الحنش، 2017، ص 7 .للتفاصيل عن مفهوم المواطنة في الإسلام ينظر: د.عبد الحسين شعبان، الهوية والمواطنة(البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة)، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني 2017، ص 32 -36 .

(2)د.عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة (جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء)، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط 2017، ص 9 -10 .

ولماذا يحتاج الإنسان إلى معايير ورموز للعقل والفعل والسلوك؟ لسبب بسيط هو أن السلوك لا يحدث إلا إذا كانت هناك غاية للفعل ومعنى له؛ لا تحدث الأفعال الغريزية من خلال غايات ذهنية مدركة وواعية، لذلك تميز الإنسان بأنه كائن ثقافي، خلاف غيره من الكائنات، إذ استطاع أن يغادر حقل الأفعال الغريزية متجاوزاً لحظة الطبيعة إلى ما بعدها، إلى الثقافة التي تعطي معنى لكل ما حوله، هنا تكمن جينات الثقافة الأولية، حيث القدرة على السلوك العابر والمفارق للفعل الغريزي، واختلاف الثقافات الإنسانية مرجعيته اختلاف المعاني والغايات التي يتصورها العقل الجمعي الإنساني في أزمنته وأمكنته المختلفة واستجاباته المتعددة .

عمل العرب على تثبيت هويتهم القومية، خاصة عقب انهيار الخلافة العثمانية في مطلع القرن العشرين، وها هم في نهاية القرن يكافحون للإبقاء على شعلتها بعد أن مُنيت بمزيد من التجزئة والتعقيد، وفي صراعهم لتثبيت هويتهم أو لتجاوز الخلافات والانقسامات، كان لابد من تثبيت لغتهم ورؤيتهم لواقعهم وللعلاقات مع الآخر الذي يحاول فرض هويته الخاصة بتفتيت الهوية العربية، قبل كل ذلك يجدر أن نبحث عن جذور الهوية في الواقع والرؤية الاجتماعية.

من بين أهم جوانب هذه المسؤولية التعرف إلى طبيعة تصور العرب لهويتهم؛ فكثيراً ما جاء فهمهم لها مثالياً يشدد على عناصر التشابه لا عناصر التكامل، من هذا النزوع إلى التشديد على تحقيق الإجماع باللجوء إلى الامتثال القسري وفرض الهوية ذات البعد الواحد، والعداء للتعدد بدل الاعتراف به والعمل معاً على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي، والنظر إلى الهوية على أنها ثابتة مستمرة وكائنة مسبقاً، والانغلاق على تجارب الشعوب الأخرى باسم الأصالة بدلاً من الانفتاح عليها والاستفادة منها [1] .

المبحث الثالث:الهوية الوطنية في العصر الرقمي.

لم يحدث في تاريخ الأمة الإسلامية، أن اهتم المفكرون المسلمون بصورة عامة والعرب خاصة بموضوع الهوية الوطنية، كما اهتموا له على مدى القرنين الماضيين، وسبب ذلك الشعور والإحساس بل وتلمس الخطر الذي يهدد هويتهم وحضارتهم وتأريخهم، على يد عدو قوي وخطير يسعى لتغيير وطمس معالمها، لذا تصدى للموضوع نخبة من العلماء المصلحين، مؤكدين على ذلك، بالإضافة إلى تبني الدعوة إلى الإصلاح والتغيير، أي هوية النهضة التي يرومون القيام بها، فكانت الحملة الفرنسية على مصر(1798-1801)، بمثابة المنطلق لتيار التغيير والتجديد، في مواجهة الآخر الساعي إلى احتلال الأرض ونهب الثروات، ثم الفوز في معركة الهيمنة على العقول، أي الاحتلال على جميع الميادين، وهنا يورد المفكر المصري البارز محمد عمارة(1931-2020)، أراء ودعوات الشيخ حسن العطار(1766-1835)، بعد احتكاكه بالعلماء الفرنسيين، حيث يذكر" إن بلادنا لابد أن تتغير أحوالها، ويتجدد بها من المعارف ما ليس لها".

تلك الكلمات كانت نقطة البداية للدعوة إلى المشروع الحضاري الإسلامي للتغيير والإصلاح، إذ أنه من البديهي أن لكل عملية تغيير وإصلاح ونهوض، هوية تنتمي أليها، فإن النهضة التي نحن إزاءها، كان من المفروض، بل من المحتم، أن تكون هويتها إسلامية صرفة، وذلك لأنه لم يكن

(1)د.حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر(بحث في تغير الأحوال والعلاقات)، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني 2008، ص57 .

يوجد غير الدين الإسلامي والحضارة الإسلامية العريقة، لتكون المرجع والمورد الذي تنهل منه هذه النهضة في مسيرها نحو الإصلاح والتغيير المنشودين[1] .

تشكل الهوية الشخصية، المكان الأمثل، للمواجهة بين الاستعماليين الرئيسيين لمفهوم الهوية، من جهة الهوية كعينية (في اللاتينية idem وفي الانكليزية sameness)، ومن الجهة الأخرى الهوية كذاتية (في اللاتينية ipse وفي الانكليزية selfhood)، إن الذاتية تختلف عن العينية، لكن هذا التمايز مجهول لدى الأغلبية، لذا فإن الحلول المتعلقة بالهوية الشخصية التي تجاهلت البُعد الشخصي قد أخفقت[2] .

لا تستمد الهوية ماهيتها من ذاتها فقط، بل من المفارق لها، أي مما ينفصل عنها وليس فقط مما يتصل بها، لأنه ببساطة لا معنى لطلب الهوية بمعزل عن التنوع والتميز والاختلاف المتمثلين بالأخر،وحين كتب خير الدين التونسي(1820-1890) ورفاعة الطهطاوي(1801-1873) النصوص الإصلاحية التأسيسية الأولى في الفكر الإسلامي، ووضع جمال الدين الأفغاني(1838-1897) أسس هذا التيار مطلقاً مشروعه التحرري العقلاني وداعياً إلى الجامعة الإسلامية، وحين دشن محمد عبده(1849-1905) معركة الإصلاح الديني وأطلق الكواكبي(1849-1902) معركة القضاء على الاستبداد وثقافته في كتابه " طبائع الاستبداد"، هذا فضلاً عما مثلته مجلة المنار ورشيد رضا(1865-1935) من إضافة وإغناء لهذا التيار الإصلاحي؛ حين كتب هؤلاء نصوصهم منذ أواسط القرن التاسع عشر وقبله بقليل، كان التاريخ في هذه المنطقة يتحرك على وقع الصراع مع "الآخر" الطامع باقتسام تركة الرجل المريض.

كذلك حين كتب ساطع الحصري (1880-1968) وقسطنطين زريق (1909-2000) وسواهم، نصوصهم التأسيسية في الفكر القومي العربي، لم يكن ما كتبوه بطبيعة الحال مفصولاً عن سياق العصر الذي عاشوه وتحدياته الهائلة التي أصابت بنية مجتمعاتنا في الصميم، والمتمعن في تلك النصوص القومية وما تلاها على العموم يجد أنها شهدت تطوراً مركباً على أكثر من صعيد وفي أكثر من مرحلة[3] .

وهنا يُطرح سؤال، مفاده كيف تتشكل الهوية، هل هي ثابتة وكاملة وبالتالي مقفلة غير قابلة للتطور أم أنها متغيرة ومتحولة ومفتوحة وقابلة للإضافة والحذف، واستكمالاً لهذا السؤال يلوح دور الإرادة للفعل الذي يقبل التطور والتراكم والتفاعل مع غيره، حيث تتمثل الهوية بعناصر معرفية ونسق معتقدات وقيم ومعايير، وعلى الرغم من محاولات العولمة تحويل الثقافة إلى سلعة يتم تداولها على نطاق واسع، وخاضعة لسوق العرض والطلب والاحتكار، فإنه يمكن القول إن هناك ثلاثة مستويات لتشكيل الهوية:

-المستوى الأول، الفردي، فلكل فرد هويته وخصوصيته.

-المستوى الثاني، الجماعي أو المجتمعي أو الجمعي، وهي تمثل المشترك للجماعة الإنسانية.

-المستوى الثالث، هو المستوى الوطني والقومي.

(1) د.خليل نوري مسيهر العاني، الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية، ط1، جمهورية العراق، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة(58)، 2009 ، ص 15-16 .
(2)بول ريكور، الذات عينها كآخر، ط1، ترجمة وتقديم وتعليق د. جورج زيناتي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، تشرين الثاني 2005 ، ص 253 .
(3)د. عبد الغني عماد، المصدر السابق، ص 259 .

في كل الأحوال فإن هذه المستويات الثلاثة تتحدد بنوع المواجهة، اتفاقاً أو اختلافاً مع الآخر، ولا سيما الذي تواجهه قرباً أو بعداً، وهو ما يذهب إليه محمد عابد الجابري(1935-2010).

نتج صراع الهويات عن نزاعات اجتماعية – اقتصادية، ولا سيما في إطار العلاقات الدولية، خصوصاً علاقة البلدان المتقدمة صناعياً بالبلدان النامية، حيث تحاول الأولى ترويضها وتطويعها ونهب خيراتها، وأحياناً يتخذ احتدام الهويات شكل صراع متنوع، في ما يتعلق بنمط الحياة والسلوك ومنظومة القيم، حتى وإن اتخذ شكلاً دينياً أو لغوياً أو قومياً، لكنه يمثل من حيث الجوهر محاولات لفرض الاستتباع وإملاء الإرادة من جانب القوى الكبرى، ومقاومة وممانعة من القوى الصغرى[1].

لا مراء أن الأيدلوجيات ونظريات الهوية قد أسهمت في التعبئة ولعبت دوراً في تشكيل وعي مقاوم للهيمنة والسيطرة، ولكنها قد استهلكت نفسها وفقدت مصداقيتها، أي قدرتها على التخيل الخلاق والفهم الاستثنائي، من هنا فقد أمسى الدفاع عن الهوية هو العائق والمأزق، بل هو المعضلة، وهذا ما يستوجب تجاوز الثنائيات المعقدة المرتبطة بمسألة الهوية، كثنائية التراث والحداثة، أو الخصوصية والعالمية.

لقد حسبنا طويلاً من قُبيل التهوين أو التهويل، أن بإمكان المرء أن ينسلخ عن تراثه أو ينقطع عن ماضيه وذاكرته، في حين أن الماضي هو ما يقودنا إلى ما نحن عليه في حاضرنا، فإما أن نستثمره بصرفه إلى أعمال ومنجزات، وإما يتحول إلى عائق يصرفنا عن فهم الواقع، وصناعة العالم، كذلك الموقف من الحداثة والرقمنة، فالبعض ما زال يظن أننا لم ندخل عالم الحداثة، مع أننا ننتمي إلى الزمن الحديث منذ الطهطاوي، بل منذ دخول المطبعة إلى جبل لبنان، فإما أن نكون حداثيين خلاقين منتجين، وإما أن نكون مجرد مستهلكين، تلك هي المشكلة، من هنا لا جدوى من إقامة التعارض بين الخصوصية والعالمية، لأنه لا يوجد سوى خصوصيات مع الفارق هو أن هناك خصوصيات قوية تفرض نفسها على مسرح الأمم بالخلق والإنتاج والابتكار، بهذا المعنى إما أن نكون خصوصية ثقافية مبدعة، أي عالمية، أو لا نكون.

واليوم هذا شأننا مع الثورة المعلوماتية وتجلياتها من عولمة الاقتصاد والمجتمع والحياة، نحن نخشى على الهوية والوعي والثقافة من التسطيح والغزو والاختراق، في حين أن ما يحدث لا مرجوع عنه إلى الوراء، فالأجدى هو أن نقرأ الحدث لا بلغة الرفض والسخط، ولا بلغة التعظيم والتمجيد، بل بلغة الفهم والتشخيص، ومن اجل التعقل والتدبير، بحيث لا نرد على الحدث بنفيه، ولا بالمصادقة عليه، بل بفهمه والمساهمة في صياغته، أي بتحويله إلى فكرة خصبة أو إلى حقل معرفي أو إلى مجال تواصلي أو إلى سوق تبادلي[2]. بالمحصلة إن التعارض بين العولمة ومسألة الهوية ظاهرة يعيشها الغرب ذاته، موطن العولمة ومصدرها، وبالتالي فمن الخطأ الجسيم، النظر إلى هذا التعارض على أنه، فقط، تعارض بين الشمال والجنوب، بوصفه المدافع عن الهوية والخصوصية تجاه العولمة وأدواتها الرقمية المتطورة، وهو ما يطلق عليه مصطلح " الهوياتية"، على النزعة التي ترفع شعار الهوية، قومية كانت أو إثنية أو طائفية ..الخ، وهذا ما نقصده بمسألة الهوية، فالتعارض ما بين العولمة والهوية هو مظهر من مظاهر الصراع في العصر الحالي، وهو ما يعيشه العالم ككل كما يعيشه كل بلد على حدة، بغض النظر عن مدى تقدمه، وإذا كان هذا الصراع من حيث المظهر يبدو في بعض الأحيان، وعلى السطح، في صيغة صراع بين الشمال

(1)د.عبد الحسين شعبان، المصدر السابق، ص 16-17 .
(2)علي حرب، حديث النهايات (فتوحات العولمة ومأزق الهوية)، ط3، الدار البيضاء، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2006 ، ص 24-25 .

داعية العولمة والمستفيد الأول منها، وبين الجنوب مُوضوع العولمة، والمستهدف بها، فليس هذا سوى مظهر واحد من جملة مظاهر متعددة [1].

الخاتمة.

لكل عصر من العصور التاريخية، سمة تميزه عن ما سواه، وتمنحه نمط من التفرد، أو الهوية الذاتية، لذا وضمن هذا السياق الفكري، يكاد أن يتفق غالبية العلماء والمختصون، من أن " الرقمنة"، هي سمة العصر الحالي وبالتحديد منذ بدء عقد التسعينات من القرن الماضي، والذي شهد انتشار شبكة الانترنيت، مع ما رافقها من تطور علمي غير مسبوق، فاجأ الجميع، ومن ضمنهم القائمون على تلك الاختراعات،سواء من حيث النوع أو الكم، أي أنها تمتعت بقدر لا يضاهى من الكفاءة والاستمرارية، مما أتاح لها أن تحظى ببصمتها الخاصة، على مختلف مناحي الحياة والمجتمع، على ظهر المعمورة، ويكفي في هذا السياق أ ن نورد أنها نجحت بإلغاء قيود الزمان والمكان، ضمن نطاق " الفضاء المعلوماتي"، الذي أضحى يتسع للجميع، بغض النظر عن البلد أو القومية أو العرق، أو الجنس..الخ، وإن بقيت بعض الفروق والاختلافات الشخصية التي لا يمكن غض النظر عنها، لكنها ظلت ضمن نطاق محدود، بخاصة إذا ما تمت مقارنتها، بحجم القفزة العلمية الهائلة، تلك التي تركزت بالأساس في مجال الاتصالات والأجهزة الالكترونية، في المقام الأول ، في حين تبتعها العلوم الأخرى، كُل بحسب تخصصه.

لقد أدت تلك التطورات العملية من حيث الأساس والمحتوى، إلى إعادة النظر الشاملة بالكثير من المفاهيم والقيم السائدة، إبان العصر الحالي، في مسعى حثيث لإلغائها، أو البحث عن الصيغ المناسبة لجعلها تتماهى إلى أقصى حيز ممكن، مع الرقمنة ومكتسباتها، ومن تلك الثوابت الهوية الوطنية، التي تميز الشعوب والمجتمعات والأشخاص، لذا حظيت باهتمام واسع من المختصين لتحديد تعريفها وتوثيق سماتها، ثم بيان اثر الرقمنة ومكتسباتها عليها، وضمن مفهوم نظريتها المعرفية الأشمل ، أي العولمة، وهو أمر لابد منه، بحكم كونها تحدد معالم الوجود الإنساني ضمن نطاق بيئة معينة، فالهوية كمفهوم تعود إلى العام 1570، كما ارتبط بها مفهوم المواطنة، وصفات المواطن، الواجب تحديدها بدقة، لذا عمل العرب على ترسيخ معالم هويتهم القومية، بخاصة عقب انهيار الدولة العثمانية عام 1918، وصعود مفهوم القومية العربية، مع السعي إلى تثبيت مفهوم التعدد، بل والاختلاف في بعض الأحيان، والنأي بالذات عن محاولة فرض نمط معين، أو أجندة فكرية محددة، لكون مفاهيم الولاء والانتماء للوطن، والإخلاص لترابه، هي ما تحدد ابرز معالم الهوية الوطنية، في القرن الحادي والعشرين.

إزاء ذلك كان لابد من التصدي للدعوات إلى الانسلاخ عن الماضي، لكونها تمثل من حيث الفحوى القطيعة مع الأصالة والحضارة، المتمثلة لدى العرب والمسلمين بالدين الإسلامي الحنيف، باعتباره نمط للحياة، وهي بلا شك سوف تنعكس بالسلب على الحاضر، بكافة تجلياته، فالتعارض لا يعني الاختلاف، بل هي مسالة طبيعية تعيشها جميع الدول والمجتمعات، بغض النظر عن انتمائها إلى الشمال مصدر العولمة والرقمنة، بجميع أدواتها المعرفية غير المسبوقة، والجنوب الأقل تقدما، والأكثر تمسكاً بالقيم والتقاليد بصيغتها التقليدية المحافظة، والتي هي وأن كانت كذلك، فلابد لها من اللحاق بركب التطور العلمي والتقني، بصيغة أو أخرى، مع الحفاظ على السمات العامة للهوية، والتي تكون على عدة أصعدة مختلفة تتراوح مابين الشخصي والعام.

(1)د. نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة العولمة وأنواعها، ط1، اربد- الأردن، عالم الكتب الحديث، 2010 ، ص 363 .

قائمة المصادر.

أولا: الكتب

1.بول ريكور، الذات عينها كآخر، ط1، ترجمة وتقديم وتعليق د. جورج زيناتي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، تشرين الثاني 2005 .

2.بول هيرست وجراهام طومبسون، ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ط1، ترجمة فالح عبد الجبار، دراسات عراقية، بغداد- اربيل- بيروت، 2009.

3.توماس كون، بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال، القاهرة، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، 2003 .

4. د.حامد عمار، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة (سلسلة الفكر)، 2006 .

5.الدكتور حسن مصطفى الرزو، الفضاء المعلوماتي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، آب 2007 .

6.د.حسني هاشم محمد الهاشمي، المواطنة (العالمية ..البيئية..الرقمية)، ط1، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2020 .

7.د.حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر(بحث في تغير الأحوال والعلاقات)، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني 2008 .

8.د.خليل نوري مسيهر العاني، الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية، ط1، جمهورية العراق، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة(58)، 2009 .

9. د.سحر حربي عبد الأمير، الدولة وإدارة التنوع الإثني، ط1، بغداد، دار الحنش، 2017 .

10.د.عبد الحسين شعبان، الهوية والمواطنة(البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة)، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني 2017 .

11. د.عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة (جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء)، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط 2017.

12.علي حرب، حديث النهايات (فتوحات العولمة ومأزق الهوية)، ط3، الدار البيضاء، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2006 .

13.محمد بن عيسى الجابر،نعم العرب أيضاً قادرون، ط1، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، سبتمبر 2009 .

14.د.نبيل علي، تحديات عصر المعلومات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة (الأعمال العلمية)، 2003 .

15. د. نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة العولمة وأنواعها، ط1، اربد- الأردن، عالم الكتب الحديث، 2010 .

16.د.نوري جعفر، التقدم التكنولوجي ومضامينه الاجتماعية والتربوية، الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والفنون، سلسلة الموسوعة الصغيرة (13)، 1978 .

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية.

1.رشا إسماعيل خليل العزاوي، الهوية الرقمية وعلاقتها بانتهاك الخصوصية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم النفس، 2021 .

2.علي حسين عايد، قلق العولمة وعلاقته بصورة المستقبل والهوية الدينية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم النفس، 2008 .